الإهداء

إلى الباحث العلمي الكائن بداخلي لعله يرضى ..

وإلى كل باحث علمي يُقّدر أن الاستزادة من العلم متعة لا يدانيها مُتعة ..

وأن النهم العلمي يجعلك فخورا بنفسك؛ لأنك ستعلم علم اليقين بأنك أفنيت زهرة شبابك وعمرك فيما هو مفيد..

وستكون فخورا حين تُسأل عن شبابك فيما أفنيته.

د.نادر

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة

من المتوقع أن يواجه الأمن الغذائي العربي خلال العشرين عاما القادمة صعوبات كبيرة بسبب ندرة الموارد المائية ونقص الترب الزراعية وتخلف التقنيات المتبعة في الزراعة والتسميد والحصاد عن مثيلاتها العالمية بما جعل الإنتاجية الزراعية لوحدة المساحة في المنطقة العربية أقل بنحو ٦٥٪ عن إنتاجية الدول المتقدمة. ندرة المياه العربية هي الأخطر ومستقبلها هو الأشد قتامة حيث أن المياه هي المحدد الأول للزراعة وإنتاج الغذاء وليس الترب الزراعية كما يتصور البعض. فعلى الرغم من أن الدول العربية تمثل مساحة ١٠.٢٪ من مساحة العالم إلا أنها تستقبل ٢.١ ٪ فقط من الأمطار العالمية، كما أنها لا تمتلك أكثر من ٠.٣ ٪ فقط من الموارد المائية المتجددة للعالم لعدد سكان يمثل ٥٪ من سكان العالم (٣٥٥ مليون نسمة في حين لا يتجاوز عدد السكان في الولايات المتحدة ٣١٠ مليون نسمة!! ولكن الفرق كبير بيننا وبينهم). ونتيجة لمحدودية الموارد المائية؛ فإن هناك ١٢ دولة عربية من إجمالي ٢٢ دولة يقل فيها نصيب الفرد من المياه عن ٥٠٠ متر مكعب سنويا، وتعد موريتانيا هي الأغنى مائيا بحصة ٤٠٠٠ متر مكعب سنويا في حين أن الكويت هي الأقل بحصة ١٠ متر مكعب للفرد ولا يتعدى متوسط نصيب الفرد من المياه في دول شبه الجزيرة العربية ١٦٩ متر مكعب سنويا ولا يتجاوز المتوسط العام لنصيب الفرد في المنطقة العربية مجتمعة من المياه ألف متر مكعب سنويا (بفضل الحصص المرتفعة لموريتانيا والسودان والعراق) مقارنة بالمتوسط العالمي لنصيب الفرد من المياه والبالغ ٧٢٤٠ متر مكعب في السنة. وعلى ذلك فإن مستقبل الأمن الغذائي العربي حتى عام ٢٠٣٠ في خطر داهم نتيجة لتوقع الدراسات التي أصدرها مركز بحوث الغذاء التابع للأمم المتحدة بنهاية عام ٢٠٠٩ بعنوان تحسين الأمن الغذائي العربي والتي تشير بوضوح إلى أن المنطقة العربية تستورد حاليا ٥٨.٢٪ من غذائها من الخارج وهذه النسب مرشحة للقفز بدرجة كبيرة

نتيجة لمعدل النمو السكاني المرتفع في المنطقة العربية والذي يبلغ ٣.٤٪ في منطقة الخليج وبمتوسط عام للدول العربية ١.٧٪ مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يتجاوز ١.١٪، بالإضافة إلى اعتماد الدول العربية الاثنتي والعشرين على الزراعة المطرية محدودة الإنتاجية بنسب تتراوح بين ٩٠٪ إلى ٦٠٪ باستثناء مصر ودول الخليج وجيبوتي والتي تعتمد على الزراعة المروية بنسبة ١٠٠٪. ومن المتوقع خلال العشرين عاما القادمة أن يزيد استيراد الحبوب في مصر بنسبة ١٣٧٪ نتيجة لزيادة سكانية بنسبة ٥٩٪ من تعدادها الحالي، تليها سوريا بنسبة ٩٨٪ لنسب زيادة سكانية ٧٨٪، ثم دول الخليج بزيادة نسبة استيراد الحبوب بنسبة ٨٩٪ لمعدل زيادة سكانية تبلغ ١٠٥٪ ثم الأردن وليبيا بنسب ٧٠٪ لزيادة سكانية بمتوسط ٦٠٪. وتأتي تونس كأقل الدول العربية المرشحة لزيادة وارداتها من الحبوب من الخارج بسبب انخفاض معدل الزيادة السكانية بما لن يتجاوز ٢٩٪ من تعداها الحالي في عام ٢٠٣٠ وبنسب زيادة في الواردات لن تتجاوز ٤٪ فقط. ومن المتوقع أن تقفز واردات الحبوب في الدول العربية مجتمعة إلى ٧٣ مليون طن عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤٧ مليون طن في عام ٢٠٠٩ وذلك بفرض حدوث زيادة في إنتاجية الدول العربية من الحبوب لتصل إلى ١٤٢ مليون طن مقارنة بالإنتاجية الحالية التي لا تتجاوز ٨٤ مليون طن. هذه الزيادة المفترضة في إنتاجية الحبوب في البلدان العربية قد لا تتحقق بسبب تدني الميزانيات الخاصة بالأبحاث الزراعية في جميع الدول العربية والمخصصة لاستنباط سلالات جديدة من الحبوب عالية الإنتاجية وأكثر تحملا للعطش ونقص المياه وارتفاع درجات الحرارة وتنامي ملوحة التربة وملوحة مياه الري نتيجة للاحترار المتوقع بسبب تغير المناخ. مع إنتاج حاصلات مقاومة للإصابات الحشرية والمرضية بالإضافة إلى ضعف الإرشاد الزراعي في المنطقة العربية وعدم إدراك لأهميته الكبيرة في التواصل مع المزارعين وإقناعهم باستخدام هذه السلالات مع المعدلات السمادية العالمية المرتفعة عن مثيلاتها العربية. الأمر قد لا يقتصر على زيادة استيراد الحبوب فقط ولكن الأمر قد يصل إلى اللحوم والمرشح زيادة استهلاكها بنسبة ١٠٤٪ ومعها الألبان ومنتجاتها بنسبة ٨٤٪ خاصة في الدول البترولية الأكثر توقعا لزيادة معدل الدخل بها وكذا القوة الشرائية بما قد يزيد

بالتبعية من استهلاك الحبوب نتيجة لاستخدامها في تغذية المواشي والدواجن. ومن الأمور المهمة التي ستزيد من خطر الأمن الغذائي العربي تنامي نسبة التحضر والهجرة من الريف إلى المدن بأكثر من ضعف النسب العالمية لعدم تقديم دعما للزراعة في المنطقة العربية بعكس دول العالم بما يجعلها مهنة خاسرة وطاردة للعمالة إلى غيرها من قطاعات الصناعة والتجارة والتي يزيد فيها دخل الفرد عن مثيله في القطاع الزراعي بنسب تتراوح بين ٦ – ١٥ ضعفا. نسبة الريف إلى الحضر في المنطقة العربية تبلغ حاليا ٦٠٪ ريف إلى ٤٠٪ فقط للحضر بما يعني أن أهل الريف المسؤولين عن تغذية أهل الحضر هي الأعلى وهذا ضمان لإمداد الغذاء مستقبلا. هذه النسبة مرشحة لأن تصبح العكس تماما حيث من المتوقع عام ٢٠٣٠ أن تصبح ٦٠٪ حضر يعتمدون على ٤٠٪ فقط ريف في غذائهم وهي نسبة ضئيلة في الدول النامية إذا ما علمنا أن ما يعملون بالقطاع الزراعي في الدول النامية يتراوح بين ٦٠ – ٨٠٪ ومع ذلك لا يستطيعون إطعام باقي شعوبهم ولا يحققون الاكتفاء الذاتي بل يستوردون نسب كبيرة من غذائهم، في حين لا يعمل أكثر من ٢ – ٤٪ من عدد السكان في القطاع الزراعي في الدول الصناعية المتقدمة ومع ذلك يطعمون باقي شعوبهم ويحققون الاكتفاء الذاتي ويصدرون كميات كبيرة من الغذاء للدول النامية نتيجة لتخلف التكنولوجيات المستخدمة في الزراعة في الدول النامية عن مثيلاتها المتقدمة.

مستقبل الأمن الغذائي العربي في خطر كبير والرؤية المستقبلية لهذا الخطر ليست على المستوى المأمول لأنه يبدو أننا تعودنا على أن تكون تصرفاتنا المستقبلية رد فعل فقط بعد وقوع الكارثة ولم يسبق ولو لمرة واحدة أن سبقنا الحدث وحققنا الفعل نفسه وواجهنا المستقبل بخطى ثابتة وجاء الحدث ليجدنا في إنتظارة باستعدادات مسبقة وبحسابات دقيقة لما يحمله من هموم. فهل يمكن أن تتحرك الدول العربية كوحدة واحدة لتأمين مستقبل الأمن الغذائي العربي؟!!.

هذا العمل يقدم موسوعة للإنتاج العالمي من مختلف صنوف الحاصلات الزراعية والغذاء وأهم الدول المنتجة لكل صنف وحجم التجارة العالمية والمخزون الاستراتيجي منه بالإضافة إلى معدل استهلاك الفرد من مختلف صنوف الغذاء في كل

من البلدان المتقدمة والنامية بما يعكس حجم الاطمئنان أو القلق المستقبلي للدول العربية من توافر حاصلات بعينها في المستقبل حيث لا يتداول في الأسواق العالمية إلا فائض استخدامات الدول من الغذاء وليس بكامل هذا الإنتاج. فعلى سبيل المثال لا يتوافر في أسواق التجارة العالمية من الغذاء أكثر من ٦٪ فقط من إجمالي إنتاج العالم للأرز والألبان ومنتجاتها كما لا يتبادل تجاريا أكثر من ١٨٪ فقط من الإنتاج العالمي من القمح. هذه النسب معرضة تماما للنقصان خلال المستقبل القريب بسبب دخول الوقود الحيوي كمنافس قوي للإنسان في غذائه حيث أعلن البنك الأوروبي أن دول العملة الموحدة في أوروبا قد حرقت خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٤ مليون طنا من القمح ونحو ١.٥ مليون طنا من السكر لإنتاج الإيثانول الحيوي كوقود مستقبلي بديل للبنزين (الجازولين). يضاف إلى ذلك الكميات الهائلة من السكر التي تستخدم في البرازيل وهي الدولة الأولى إنتاجا وتصديرا للسكر في العالم ثم الهند الدولة الثانية إنتاجا وتصديرا للسكر في العالم في إنتاج الإيثانول الحيوي بما أدى إلى حدوث أزمة كبيرة في أسعار السكر في الأسواق العالمية قادت الأزمة الغذائية الجديدة التي بدأت من أغسطس ٢٠١٠ ومتوقع استمرارها طوال عام ٢٠١١. يضاف إلى ذلك الكميات الكبيرة من الذرة التي تستخدمها الولايات المتحدة في إنتاج الإيثانول الحيوي والتي تجاوز ١٢٧ مليون طن عام ٢٠١٠، وهي كمية تقارب حجم التجارة العالمية الكلية للذرة والتي تبلغ ١٣٥ مليون طن سنويا،!! ومثلها بالتقريب يحرق في الصين بالإضافة إلى السعار الكبير في تحويل زيوت النخيل وعباد الشمس وفول الصويا وزيت جوز الهند (زيت الكوبرا) وزيت بذرة القطن إلى ديزل حيوي كبديل للسولار البترولي.

يستطيع القارئ العربي عبر هذه الدراسة وهي الأولى من نوعها التي تصدر باللغة العربية أن يجد الإنتاج العالمي من مختلف صنوف الحاصلات الغذائية والإنتاج الحيواني والداجني ومنتجات الألبان والدول الأعلى إنتاجية وترتيب هذه الدول ثم حجم التجارة العالمية من كل سلعة ومستقبل ارتفاع أسعار الغذاء وحجم الفائض والمخزون الاستراتيجي من كل نوع. كما تلقي الدراسة ملخصا للفجوة الغذائية العربية كميا وماليا ومستقبل زيادة هذه الفجوة (لسابق تناولها تفصيلا في كتابنا عن تغيرات

المناخ ومستقبل الأمن الغذائي العربي ٢٠١٠) حتى يتسنى رسم السياسات الزراعية المستقبلية للدول العربية لزيادة إنتاج الغذاء داخليا وتقليص هذه الفجوة الغذائية العميقة.

أستغرق إعداد هذا الكتاب أكثر من عامين، وأخذ من الجهد والعرق والبحث عن الجديد الكثير والكثير، وكان يمكني خلال هذا الوقت الطويل أن أخرج عدة كتب حيث واجهت سرعة تغير البيانات وتجددها بما يتطلب اللحاق بها وتجديدها لكي تصل إلى القارئ في أحدث إصدار لها.

obeikandl.com